

# قبل أيام من الاستفتاء . . خبراء قانونيون يتحدثون لـ «أخبار العرب» عن مشروع إصلاح الدستور التونسي

تونس . أوس داوود يعقوب:

استحوذت المضامين المستقبلية للتعديل الجوهري للدستور التونسي الذي أعلنه الرئيس زين العابدين بن علي بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة للتحول والذي قرر عرضه على الاستفتاء الشعبي يوم غد الأحد على اهتمامات الحياة السياسية وكانت محل نقاش سياسي وفكري على الساحة الوطنية.

وفي هذا السياق يقول زهير المظفر، أستاذ القانون الدستوري بالجامعة التونسية والمدير العام للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية: إن الدساتير تتطور مع تطور المجتمعات، ورغم أن الدستور هو القانون الأعلى في الدولة، وهو الذي يضبط الحقوق الأساسية للمواطن والحريات العامة ويضبط علاقات السلطة العمومية فإنه يتطور ويواكب تطورات المجتمع، ولذلك فإن التعديلات الدستورية في عهد التحول مكنت الدستور من مواكبة تطور المجتمع في إطار منظومة قال عنها الرئيس بن علي: «إن التشريعات تتطور في العهد الجديد وتواكب تطور المجتمع» فالإرادة

القوية لرئيس الدولة جعلت الدستور يتطور ويستجيب لمقتضيات المرحلة الجديدة ولتطلعات المجتمع. وأضاف المظفر قائلاً: إن العناصر الهامة في التعديلات الدستورية التي أعلن عنها الرئيس بن علي تهم المؤسسات الدستورية مثل مجلس النواب والمجلس الدستوري، وهذه الإصلاحات تركز مبدأ ديمومة الدستور، واصفاً المشروع بأنه يعد إصلاحاً جوهرياً طموحاً يؤسس لجمهورية الغد ويكرس المبادئ الأساسية والجوهرية التي يبنى عليها المشروع المجتمعي للتغيير وقيم التضامن والتسامح وحقوق الإنسان بما يجعلها تكتسب قيمة دستورية. واعتبر

المظفر أن مفهوم «جمهورية الغد» مصطلح سياسي جديد ولد يوم ٧ نوفمبر ٢٠٠١ في خطاب الرئيس بن علي. وقال: إن جمهورية الغد لا تعني جمهورية ثانية. وأشار إلى رفض رئيس الدولة منذ أيام التغيير الأولى إعلان دستور جديد، فجمهورية ثانية تنخرط في منقح القطيعة مع ما سبق التأسيس له. وجمهورية الغد التي أعلن عنها الرئيس بن علي لا تعني القطيعة مع مكتسباتنا وخاصة منذ التحول، بل على العكس فعبارة جمهورية الغد هي تطوير لجمهورية اليوم.

أما فتحى عبد الناظر رئيس المجلس الدستوري فقد لاحظ أن الرئيس بن علي



فتحى عبد الناظر

يعتبر أن النظرة تطورت في ما يخص أشكال تمثيل الشعب في السلطة التشريعية، لذلك فإن مشروع الإصلاح يتجه إلى ضمان تمثيل أوسع للجهات ولختلف مكونات المجتمع إثراء للوظيفة التشريعية وللحياة السياسية بصفة عامة. ويعتبر الحبيب سليم أستاذ القانون العام بالجامعة التونسية أن

الرئيس بن علي أكد طبيعة الإصلاح الدستوري بأنه إصلاح جوهري يحقق نقلة نوعية للنظام السياسي في تونس، وذلك هو الإطار العام للإصلاح، أي أنه يرتكز على مبادئ مترابطة وعلى فلسفة عميقة جداً لأن بن علي يعتبر أن الشعب التونسي قد بلغ الآن مستوى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤهله إلى الارتقاء إلى مرحلة جديدة من التنمية الشاملة. واعتبر عبد الله الأحمدى أستاذ القانون بكلية الحقوق بتونس أن هذا الإصلاح الدستوري محطة حاسمة في تاريخ تونس، وأنه جاء في الوقت المناسب وكما اقتضته المصلحة العليا للبلاد، وهو يهدف إلى تعميق الإصلاحات السابقة في عهد التحول وإلى تطوير الحياة السياسية وخاصة ما يسمى بحقوق المساهمة ولاحظ الأحمدى أن الإصلاحات الدستورية لا تمثل قطيعة مع النظام الجمهوري الرئاسي، فهو امتداد وتدعيم وتطوير له، فلا وجود لجمهورية ثانية ولا يتعلق

الأمر بدستور جديد بل بتقحيح الدستور الحالي فقط. وهذا امر طبيعي، إذ أنه ولئن كان الدستور يحتل المرتبة الأولى من سلم القوانين، وهو يعلوها كلها، فإنه قابل كسائر القوانين للتعديل كلما دعت مصلحة البلاد ذلك، وبموافقة الشعب باعتباره صاحب السيادة سواء عن طريق نوابه أم عن طريق الاستفتاء الشعبي. وقال الحبيب عويبة المحامي بالمحاكم التونسية إنه لا يمكن النظر للإصلاح الجوهري للدستور بمعزل عن فلسفة الإصلاح في المشروع الحضاري ككل الذي ما انفك يؤسس له الرئيس بن علي منذ ٧ نوفمبر ١٩٨٧. ذلك أن هذا المشروع يعد أنموذجاً تونسياً صرفاً وليس مورداً من أي تجربة من التجارب العالمية، ولا هو مسقط إسقاطاً تعسفاً على الواقع التونسي وإنما هو نابع من عمق القضايا الوطنية متدرج في الإصلاحات ومستجيب لمتطلبات الواقع واللحظة التاريخية التي لا تتوقف عن الحركة.